S/PV.5493

الأمم المتحدة



مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٤٩٣**

الجمعة، ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دلا سابليير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيدة تاج
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمن
	غانا	نانا إفاه أبنتنغ
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

06-43867 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن واستراليا وإسرائيل وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية والبرازيل وتركيا والجزائر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان وسويسرا وشيلي وغواتيمالا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وفنلندا وكندا وكوبا ولبنان وماليزيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية والنرويج ونيوزيلندا والهند يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في بند جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد غليرمان (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة، سوف تصدر بوصفها الوثيقة S/2006/553 تنص على ما يلي:

”يشرفني أن أطلب، وفقا لممارسات مجلس الأمن السابقة، إلى مجلس الأمن أن يوجه دعوة إلى المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في الجلسة التي يعقدها المجلس يوم الجمعة، ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم لفلسطين إلى الاشتراك في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسات السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد منصور (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد فيجي نامبيار، المستشار الخاص للأمين العام.

تقرر ذلك.

ووفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد يان إيغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة.

تقرر ذلك.

وأود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، من ممثل قطر، يطلب فيها توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى سعادة السيد يحيى المحمصاني، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في النظر في بند جدول أعمال المجلس.

إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد يحيى المحمصاني.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد يحيى المحمصاني إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

وأود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ من صاحب السعادة السيد بول بادجي، ممثل السنغال، بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في بند جدول أعمال المجلس.

إذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد بول بادجي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد بادجي إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن اليوم وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أوجه عناية أعضاء المجلس إلى رسائل وردت من إسرائيل في الوثائق S/2006/436 و 463 و 485 و 502 و 515؛ ورسائل من فلسطين واردة في الوثائق S/2006/443 و 460 و 479 و 489 و 499 و 501 و 519 و 538 و 554؛ ورسالة من الجمهورية العربية السورية وردت في الوثيقة S/2006/459؛ ورسائل من جمهورية إيران الإسلامية وردت في الوثائق S/2006/475 و 546 و 549؛ ورسالتين من ماليزيا وردتا في الوثيقتين S/2006/491 و 548؛ ورسالة من فنلندا واردة في الوثيقة S/2006/511؛ ورسائل من لبنان واردة في الوثائق S/2006/518 و 522 و 528 و 529 و 531 و 536 و 537 و 550.

وأود أن أرحب بالأمين العام، معالي السيد كوفي عنان.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيجاي نامبيار المستشار الخاص للأمين العام.

السيد نامبيار (تكلم بالانكليزية): كما يدرك المجلس، كنت على رأس بعثة أوفدها الأمين العام إلى الشرق الأوسط في أواخر الأسبوع الماضي لاستكشاف السبل الكفيلة بنزع فتيل الأزمة في المنطقة. ويسرني أن أكون هنا اليوم مع العضوين الآخرين في فريقي، السيد ألفارو دي سوتو والسيد تيري رود – لارسن، لتقديم تقريرنا.

وقبل إحاطة المجلس بشأن بعثتنا، من واجبي أولا أن أقدم رؤية عامة للأمانة عن التطورات التي حدثت بعد الإحاطة الشهرية الأخيرة المقدمة لمجلس الأمن من زميلي السيد إبراهيم غمباري.

إن جهود الوسطاء لضمان الإفراج عن الجندي الإسرائيلي الذي اختطف في ٢٥ حزيران/يونيه لم تنجح حتى اليوم. والعملية العسكرية التي تشنها إسرائيل لتأمين عودته، ولمنع إطلاق هجمات صاروخية من غزة لا تزال مستمرة. وخلال هذه العملية، أطلق السلاح الجوي الإسرائيلي قذائف من الجو على متشددين مزعومين في سيارات، وفي مبان سكنية يقال إنهم يأوون إليها. والمنشآت التي تخدم السكان المدنيين، بما فيها محطة توليد الكهرباء الرئيسية والجسور، لحقت بها أضرار أو دمرت نتيجة القصف. كما اتخذت دبابات قوات الدفاع الإسرائيلية مواقع بعمق أكثر من كيلومتر داخل شمال ووسط وجنوب القطاع. ولا يزال

العنف مستمرا. واليوم، قتلت أسرة مكونة من خمسة أفراد، حينما أطلقت دبابة إسرائيلية النار على منزل في غزة، وهذه هي المرة الثانية على الأقل خلال فترة الإبلاغ، التي يقتل فيها أفراد عديدون من أسرة واحدة.

وضرب مكتب رئيس الوزراء ومباني وزارات الخارجية والداخلية والاقتصاد الوطني، التابعة للسلطة الفلسطينية، بقذائف إسرائيلية. وبالإضافة إلى ذلك، ألقي القبض على ٦٤ من مسؤولي السلطة الفلسطينية، من بينهم ٨ وزراء و ٢١ من أعضاء الهيئة التشريعية.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، أطلق مسلحون فلسطينيون أكثر من ٢٠٠ صاروخ من غزة على جنوب إسرائيل، أصابت عددا من المراكز السكانية بما في ذلك فناء مدرسة في وسط عسقلان.

لقد قتلت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن ١٤٧ فلسطينيا في غزة والضفة الغربية، من بينهم ١٥ طفلا على الأقل. وجرح أكثر من ٤٥٠ فلسطينيا نصفهم على الأقل من الأطفال. وقتل خمسة إسرائيليين وجرح ٢٥ آخرون على الأقل نتيجة عمليات قام بها متشددون فلسطينيون، من بينها هجمات صاروخية.

وعلى الجبهة الإنسانية، أدى تدمير إسرائيل لأجزاء من محطة توليد الكهرباء في غزة، إلى ترك ١,٤ ملايين فلسطيني بدون كهرباء لفترات تتراوح بين ١٢ و ١٨ ساعة يوميا، وجعل البلديات تعتمد على المولدات. ويجري الآن توزيع المياه بالحصص على كل حي سكني، والصحة العامة آخذة في التردي فعلا، مع وجود مؤشرات إلى عدم كفاية الحصول على مياه الشرب النظيفة. وقد لحق دمار كبير بالهياكل الأساسية العامة والخاصة والأراضي الزراعية والمحاصيل.

ولا يزال الدخول إلى غزة والخروج منها يتعرضان لقيود شديدة. ومعبر رفح، وهو المخرج الوحيد للفلسطينيين، أعيد فتحه في ١٨ تموز/يوليه للعائدين، بعد أن كان مغلقا منذ ٢٥ حزيران/يونيه. وفي ١٥ تموز/يوليه، تمكَّن ما بين ١ ٠٠٠ و ٥ ٠٠٠ فلسطيني ظلوا مشردين داخل المحطة وبالقرب منها، من دخول قطاع غزة من خلال ثغرة في السور فجرها متشددون مجهولو الهوية. وبدأ فتح معبر كارني بصورة منتظمة ابتداء من ١٢ تموز/يوليه وحتى الآن، لفترات محدودة أثناء النهار، ولدخول الواردات فحسب. ولم يتم تصدير أية سلع من غزة منذ ٢٥ حزيران/يونيه. كما فرضت قيود مشددة على دخول موظفي الأمم المتحدة إلى قطاع غزة.

وفي الوقت ذاته، يجري حاليا تطوير آلية دولية مؤقتة. والنافذة الثانية التي توفر الدعم لتكاليف الوقود لمحطة توليد الكهرباء والمرافق الأخرى في غزة، بدأت في ١١ تموز/يوليه من خلال العملية الأولى التي قام فيها الاتحاد الأوروبي بنقل ٣٠٠ ٠٠٠ لتر من الوقود لمولدات الكهرباء في مستشفيات غزة.

ويوم الجمعة الماضي، وفي اجتماع للمانحين عقد في جنيف بشأن الحالة الإنسانية، قال العديد من المانحين إنهم سيقدمون تبرعات كبيرة إلى النداء الموحد المنقح، وبخاصة لصالح وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وعليَّ أن أضيف أنه، في ٢٧ حزيران/يونيه، توصلت فتح وحماس إلى اتفاق بشأن نسخة منقحة لما يسمى ”وثيقة الأسرى“، التي ستشكل الأساس لحكومة الوحدة الوطنية، وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية. وذكر الرئيس عباس أثناء اجتماعنا معه في ١٨ تموز/يوليه، أن الجهود المبذولة لإنشاء هذه الحكومة معلقة حاليا بسبب الأزمة.

ولن أقدم أي تقرير مفصل عن الحالة في لبنان وإسرائيل، في ضوء الإحاطات المنتظمة التي يتلقاها المجلس، والإحاطة التي قدمها الأمين العام بالأمس. ويكفي القول إنه اعتبارا من مساء أمس، أودى الصراع بحياة أكثر من ٣٠٠ لبناني و ٣٤ إسرائيليا، بينما جرح ما يزيد على ٥٠٠ لبناني وما يقرب من ٢٠٠ إسرائيلي.

وقد أوفدت الأمم المتحدة خبراء إلى لبنان لدعم الحكومة والوكالات الموجودة فعلا في الميدان، لمواجهة الاحتياجات الإنسانية للبنانيين، وخاصة من يعيشون في الجنوب، وهم أكثرهم تضررا. وفي ظل ظروف بالغة الصعوبة، أنشأت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مراكز تنسيق مشتركة في موقعين. ومع ذلك، تواجهها قيود حادة تفرض على حرية تنقلها، بسبب كثافة القتال المتواصل، وعدم توفر المرور الآمن. كما أن تدمير الطرق والجسور المهمة في جنوب لبنان، جعل الوصول إلى بعض المناطق بالغ الصعوبة، إن لم يكن مستحيلا. ومن العاجل والملِّح أن تقدم الحكومة الإسرائيلية تعاونها الكامل، بأن تضمن فورا وصول المساعدة الإنسانية إلى من يحتاجونها.

بهذا أكون قد انتهيت من عرضي الموجز للتطورات الشهرية. وأنتقل الآن إلى بعثتي.

أود أولا أن أشكر حكومتي المملكة المتحدة وإسبانيا على دعمهما السخي للبعثة، والذي بدونه ما كان من الممكن أن نقوم بما قمنا به في هذا الوقت القصير.

لدى وصول الفريق إلى القاهرة، في ١٤ تموز/يوليه، التقى بوزراء خارجية مصر والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية وقطر، وكذلك بالمبعوث الشخصي لرئيس السلطة الفلسطينية، والأمين العام لجامعة الدول العربية. وأود أن أعرب عن امتناني لجميع هؤلاء القادة على كرمهم وحفاوتهم في استقبالي وأعضاء فريقي.

توجهت البعثة في ١٦ تموز/يوليه إلى بيروت عن طريق قبرص حيث أتيحت لها الفرصة للتشاور في طريقها مع الممثل السامي الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية. وفي بيروت اجتمعت البعثة مرتين، في ١٦ و ١٧ تموز/يوليه، مع رئيس الوزراء فؤاد السنيورة، ورئيس البرلمان نبيه بري. وأعرب كل من رئيس الوزراء ورئيس البرلمان عن مدى ألمه وإحباطه إزاء نطاق العمليات العسكرية التي تقوم بها إسرائيل في لبنان والتي، على حد قولهما، تتسبب في بؤس الأفراد العاديين في البلد، وتلحق ضررا جسيما بالبنية الأساسية في لبنان وقدرته الاقتصادية في المستقبل. وكان غير مصدقين تقريبا لأن تقوم إسرائيل بتنفيذ عمليات يعتقدان أن من شأنها، لا محالة، أن تساعد حزب الله في نهاية المطاف، من خلال إشاعة البؤس ودفع الرأي العام إلى التطرف. وشدد كل منهما على ضرورة وقف إطلاق النار فورا، واتخاذ المجتمع الدولي إجراء للمساعدة في تحقيقه.

وقال رئيس الوزراء السنيورة إنه، والحال كما هو عليه، ليس بإمكانه أن يتفاوض بنفسه على وقف لإطلاق النار، حيث أنه لم يكن طرفا في بدء أو استمرار هجمات حزب الله، التي تبرَّأت منها حكومته.

وجدد رئيس الوزراء السنيورة تأكيد دعمه لتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا تاما. وشدد على أن أنشطة إسرائيل زادت من صعوبة تدخل حكومة لبنان لتنفيذها والتوصل إلى توافق لبناني للآراء بشأنها.

غادرت البعثة بيروت في ١٧ تموز/يوليه إلى اتجاه إسرائيل، حيث التقت في اليوم التالي رئيس الوزراء إيهود أولمرت، ونائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية، تزيبي ليفني، ونائب رئيس الوزراء بيريز، وعددا من كبار المسؤولين الآخرين. وشدد جميع المتحاورين على مسؤولية حزب الله عن بدء الصراع، وما يشنه من هجمات إرهابية

متواصلة على المراكز السكنية الإسرائيلية باستخدام صواريخ بعيدة المدى. كما قالوا إن سورية وإيران تمولان، وتسلحان، وتدعمان حزب الله.

وأوضحوا أن إسرائيل قررت أن تواصل العمليات العسكرية حتى يتم إضعاف حزب الله بشكل كبير، ولم تأت هذه الأعمال، كما حدث في الماضي، للرد على حادث معين – اختطاف الجنديين الإسرائيليين – بل إنها تستهدف التصدي بصورة نهائية لما يشكله حزب الله من تهديد استراتيجي غير مقبول، وتبعث رسالة إلى إيران وسورية مفادها أنه لا تسامح بعد الآن إزاء التهديدات بالوكالة. وذُكِر أن المحتجزين الإسرائيليين يجب إطلاق سراحهما بدون شروط، وأن إسرائيل، هذه المرة، ليست على استعداد للتفاوض مع حزب الله عبر أطراف ثالثة، كان قد أدى في الماضي إلى تبادل للأسرى.

وأكد المتحاورون الإسرائيليون على محاولتهم الإقلال إلى أقصى حدٍ ممكن من عدد الضحايا المدنيين ومن الأضرار التي تتعرض لها الحكومة والبنية التحتية، واتهموا حزب الله باللجوء لأساليب تضع المدنيين حتما على خط النار عندما تدافع إسرائيل عن نفسها. وشدد كل من رئيس الوزراء أولمرت، ووزيرة الخارجية ليفني، على أنه عندما يشعران أن حزب الله قد تم إضعافه بدرجة تكفي لوضع حد لما يشكله من تهديد إرهابي مباشر على مواطني إسرائيل، سيرحبان بإطار سياسي يضمن الرجوع إلى الوضع الذي كان قائما في السابق، ويسهلان تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

وبناء على ما أجرته البعثة من مشاورات، يتضح أن عراقيل كبيرة تحول دون التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار في المستقبل القريب. غير أن البعثة ترى وجوب تحقيق المجتمع الدولي هدفين سياسيين حيويين في الأيام القادمة.

الهدف الأول هو ضمان، بصورة عاجلة، شكلا من أشكال وقف الأعمال القتالية. هذا ضروري بغية حماية المحتجزين وإطلاق سراحهما، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، وتخفيض عدد الضحايا المدنيين بشكل كبير، وفسح المجال السياسي لإجراء مفاوضات بشأن وقف كامل ودائم لإطلاق النار.

الهدف الثاني هو التطوير السريع لعناصر إطار سياسي يمهد الطريق لوقف كامل ودائم لإطلاق النار. فالرجوع إلى الوضع الذي كان قائما قبل أن يشن حزب الله هجومه في ١٢ تموز/يوليه أمر يصعب الدفاع عنه. ولا بد من اتخاذ مجموعة من التدابير السياسية تعطي الثقة لحكومتي إسرائيل ولبنان بأن الفظائع التي يشهدها البلدان لن تتكرر – وأن التهديد الذي يشكله حزب الله على إسرائيل سيزول، وأن جميع الأطراف اللبنانية وجيران لبنان سيحترمون احتراما تاما سيادة حكومة لبنان وحقها في بسط سيطرتها. ومن العسير تصور وقف دائم لإطلاق النار بدون مثل هذا الإطار السياسي.

وناقش فريق البعثة مع الأطراف عددا من العناصر التي قد توجد إطارا لإنهاء الأزمة، وأوجز الأمين العام هذه العناصر في إحاطته الإعلامية للمجلس يوم أمس.

أود أن أشدد على أنه، لدى طرح هذه الأفكار وإجراء مشاورات أولية بشأنها مع الأطراف، تم التوضيح أنها ستحتاج إلى مزيد من المناقشة والبلورة.

وأشير أيضا إلى أن التخطيط لهذه العناصر وتنفيذها، ينبغي أن يحدثا، بشكل متواز، قدر الإمكان.

وفي معرض رد رئيس الوزراء السنيورة على هذه الأفكار، أوضح أن أي خطوات لحل الأزمة تستلزم التوصل إلى توافق داخلي لبناني للآراء . غير أنه ألح مرارا وتكرارا على أنه يؤمن الآن بأن أي عملية لإعادة بسط سيادة

حكومة لبنان على البلد بأسره يجب أن تعالج ما سماه بـ ''المسائل الجوهرية''، لا سيما مسألة مزارع شبعا.

وأصر كل من رئيس الوزراء أولمرت، وزيرة الخارجية ليفني، بدورها، على ضرورة إرجاع الأسيرين بدون شروط، وبدون أن يُربط ذلك بعملية تفاوض. وسينظران في أي اقتراح قد يساعد على ضمان أن إسرائيل لن تتعرض للهجمات الإرهابية بالصواريخ على حدودها الشمالية، من خلال نشر حكومة لبنان قواتها في الجنوب، ونزع سلاح حزب الله وغيره من الجماعات المقاتلة.

أود أن أضيف أنه بينما كنت في طريق عودتي من المنطقة، التقى فريق البعثة وزير الخارجية الإسباني، وكذلك وزيرة الخارجية الأمريكية هذا الصباح قبيل زيارتها للمنطقة.

اسمحوا لي في ختام إحاطتي الإعلامية هذه، أن أضيف بعض الكلمات بشأن مشاوراتنا مع الرئيس عباس في غزة. فكما أشار إلى ذلك الأمين العام أمس، علاوة على الأزمة الإنسانية والأمنية الخانقة التي تؤثر على سكان غزة كل يوم، ركز الرئيس عباس اهتمامنا على الحاجة إلى تحديد طريق سياسي يمكن إتباعه.

وأعرب عن قلقه الخاص إزاء أن الأزمة الراهنة في لبنان، تنطوي، في جملة أمور، على محاولة متطرفين غير فلسطينيين الاستحواذ على الزعامة في ما يتعلق بالمسألة الفلسطينية. وارتأى أنه من المهم الفصل بين الأزمتين، ومعالجة المسألة الفلسطينية بشكل، عاجل، وخلاق، وموضوعي. وقد خلَّف لدينا انطباعا قويا بضرورة عمل المجتمع الدولي على مساعدة الأطراف لتطوير إطار سياسي ذي مصداقية، نستنير به في طريقنا لاستكشاف ما سمته مجموعة الثمانية السبب الأصلي لمشاكل المنطقة – عدم وجود سلام شامل في الشرق الأوسط.

إن الأمين العام، والأمانة العامة يعملان على الجبهات السياسية، والإنسانية، والجبهة المتصلة بحفظ السلام للتصدي لهذه الأزمة الإقليمية العميقة. وسنرحب بموقف موحد لمجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد يان إيغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

السيد إيغلاند (تكلم بالانكليزية): نيابة عن العاملين في المجال الإنساني في منظومة الأمم المتحدة، أود أن أشكر مجلس الأمن على اهتمامه المتواصل بعملنا ودعمه له.

يجب أن تتوقف الحرب وأعمال الإرهاب والهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية في لبنان، وشمال إسرائيل، وكذلك في غزة. هناك عدد كبير جدا من الأطفال والنساء وكبار السن، ومدنيون آخرون، إما فقدوا أرواحهم، أو أنهم يصارعون من أجل البقاء بعد أن أصيبوا بجروح.

تود الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة أن تكرر مرة أخرى النداء الذي أطلقه أميننا العام من أجل وقف عاجل لأعمال القتال. هذا هو السبيل الوحيد لضمان حماية المدنيين فعلا، وجعل العمل الإنساني فعالا، ونحن نحاول الوصول إلى السكان المدنيين.

ومع دخول الصراع في لبنان أسبوعه الثاني، لا تزال الأزمة الإنسانية تستفحل. وأكثر المناطق تضررا هي جنوب لبنان، وبيروت، ووادي البقاع. وتشير التقارير إلى مقتل ما يزيد على ٣٠٠ شخص، وإصابة أكثر من ١ ٠٠٠ آخرين بجروح، وثُلث هؤلاء الضحايا هم من الأطفال.

وفي شمال إسرائيل، لا تزال الصواريخ تنهمر على المدنيين والبنية التحتية المدنية، مما خلَّف حوالى ٣٠ قتيلا، وجرح ٢٠٠ شخص، بمن فيهم الأطفال.

في لبنـان، تعرضـت البنيـة التحتيـة العموميـة لتـدمير واسع النطاق، بما فيها الأحياء السكنية، والمرافق الصحية، والمدارس، والطرق، والجسور، ومخازن الوقود، والمطارات، والمرافئ.

ومما يثير القلق بشأن عمليات الإغاثة الإنسانية في المستقبل تدمير الطرق والجسور التي تربط بيروت بسكان جنوب لبنان. ونتيجة لاستهداف محطات التزويد بالوقود، ومرافق مخازن الوقود، يقدر أن إمدادات بيروت بالوقود لن تكفي سوى لأيام معدودة.

وتعوق مشاكل الوصول بشكل كبير العمل الإنساني. فمن غير المأمون بشكل كبير، إن لم يكن من المستحيل واقعيا، إيصال إمدادات الإغاثة إلى أنحاء واسعة من البلد أو إلى مقربة منها بسبب الدمار الحاصل. والإمدادات الغذائية، بما فيها مخزون القمح، تكفي لتغطية الاستهلاك الوطني لمدة شهر وربما لثلاثة أشهر. وشاغلنا الرئيسي هو ارتباك سلسلة الإمداد الغذائي وتمكن السكان المحليين من شراء الغذاء من الأسواق المستمرة في العمل.

وما زالت المستشفيات في المدن مستمرة في العمل، ولكنها تستقبل أعداداً من الجرحى تفوق طاقتها، كما أنها تعاني من تكرار انقطاع التيار الكهربائي. والكثير جداً من المرضى والجرحى ذوي الحالات الخطيرة لا يمكنهم الوصول إلى المستشفيات في الوقت المناسب لأن عمليات القصف وتدمير الطرق تحول دون ذلك. ومع تزايد أعداد اللاجئين في المخابئ، أصبح الوصول إلى المياه الصالحة للشرب يمثل شاغلاً متزايداً. وتشير بعض التقارير إلى أن العيادات والمستوصفات الصغيرة في جنوب البلد بدأت تعاني من نفاد الأدوية. وقد طلبت الحكومة اللبنانية تزويدها بمساعدات إنسانية دولية وإمدادات طبية، ومواد لبناء المخابئ وإعادة البناء، بالإضافة إلى الخيام والبطاطين ومولدات الكهرباء ومعدات مكافحة الحرائق.

ولئن كانت الأرقام الخاصة بالمتضررين من السكان لا تزال تقديرية فحسب، فإن أرقام التخطيط الحالية تشير إلى أن عدد المتضررين يزيد على نصف مليون شخص، بما في ذلك النازحين في الداخل وغير القادرين على الانتقال. ويشكل الأطفال أكثر من ثلث أولئك المتضررين. وربما لا يزال في لبنان حوالي ٠٠٠ ١١٥ من رعايا بلدان ثالثة ينتمون إلى نحو ٢٠ بلداً. وذُكِر أن هناك أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ لبناني في سوريا الآن، وأن كثيرين منهم يحتاجون إلى المساعدة.

وتعمل الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة على زيادة قدراتها على الاستجابة الميدانية داخل لبنان. ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عززت قدرتها في لبنان لإجراء تقييمات، لا سيما للمدارس التي تستخدم كملاجئ مؤقتة للنازحين، وتتمثل الاحتياجات الأساسية هناك في نقص المياه والمرافق الصحية والرعاية الصحية. وتستعد اليونيسيف أيضاً لتقديم الإمدادات الطارئة التي تشتد إليها الحاجة في مجالات العقاقير الأساسية والمياه والمرافق الصحية والترويح. ويقوم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين بمراقبة الحدود في البلدان المجاورة للبنان، لتقييم تدفقات اللاجئين، وقام بتشوين مخزونات من الإمدادات الطارئة في الأردن وسورية لبناء المخابئ.

وفي بيروت، يقدم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين المساعدة للاجئين وطالبي المأوى والنازحين، لمعاونتهم في الوصول إلى المخابئ العامة والحصول على المساعدة اللازمة. ويتواجد المكتب في ثلاث مناطق جبلية وفي صيدا المحاصرة في الجنوب، أيضاً. واتخذ برنامج الغذاء العالمي ترتيبات لتقديم قروض غذائية إلى لبنان كما قام

بتخزين إمدادات غذائية جاهزة للتوزيع. ويجري تجهيز قدرة سوقية إنسانية لتلبية احتياجات النازحين من الغذاء، مع أخذ أنشطة الشركاء الآخرين في مجال المعونة الغذائية بعين الاعتبار.

ويجري فريق الطوارئ التابع لمنظمة الصحة العالمية تقييمات صحية إلى جانب رصد الأخطار الصحية، مع التركيز بشكل خاص على المجموعات والمناطق الأكثر تعرضاً للخطر. وتقدم منظمة الصحة العالمية الدعم لوزارة الصحة اللبنانية، مع التنسيق مع الشركاء في مجال الرعاية الصحية. وتعتزم المنظمة إنشاء مرافق صحية عامة لخدمة السكان النازحين وتقديم الإمدادات الطارئة.

وقد أقام الزملاء من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مراكز تنسيق مشتركة للأنشطة الإنسانية في صور ومرجعيون. وتمكنوا من إرسال قوافل للمعونة الإنسانية إلى بعض القرى المتضررة.

وقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشر فريق للدعم التنسيقي مكون من ثلاثة أفراد إلى لبنان، وسيعمل هذا الفريق بشكل وثيق مع المنسق المقيم ومع الفريق القُطْري. وندرس أيضاً إمكانية إيفاد ضباط للتنسيق المدني العسكري إلى المنطقة. ويقوم زملاؤنا من لجنة الصليب الأحمر الدولية والصليب الأحمر اللبناني بعملية كبيرة جديرة بالإشادة.

وما فتئنا، زملائي وأنا، ندعو كل أطراف الصراع إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والسماح بوصول العاملين في المجال الإنساني وفرق الإغاثة إلى من هم أشد تضرراً جراء الأعمال القتالية.

وقد سنحت لي أمس فرصة تسليم الممثل الدائم لإسرائيل الموجود معنا هنا طلباً رسمياً إلى الحكومة الإسرائيلية. واليوم، قد أفعل نفس الشيء مع ممثل لبنان.

ونطالب في هذا الطلب بقبول وكفالة طرق للمرور الآمن – أو ما يعرف بالممرات الإنسانية – إلى لبنان ومنه، ومنح هذا الامتياز للقوافل والإمدادات الإنسانية المتجهة براً عن طريق بلدة عريضة الحدودية الشمالية – المبينة على الخريطة المعروضة على المجلس – والشحنات المرسلة بحراً عبر موانئ بيروت وطرابلس وصور، والشحنات المنقولة جواً عن طريق مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت.

بالإضافة إلى ذلك، وفي داخل لبنان، بما في ذلك في الجنوب، نطالب بإلحاح بفتح ممرات إنسانية لتوزيع مواد الإغاثة التي تشتد الحاجة إليها، ونشر العاملين في المجال الإنساني. ومن نقاط الدخول المبينة على الخريطة، ستوزع تلك المواد على المحتاجين. ولذلك الغرض، حددنا بالفعل نقاطاً لتجميع الشحنات وطلبنا من الأطراف المعنية تحديد جهات اتصال في حكوماتها وقواتها المسلحة لمناقشة الطرائق والنواحي الفنية لذلك المفهوم.

وبدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يعمل فريقنا القُطْري في بيروت حالياً من أجل توجيه نداء عاجل يتناول الشواغل الإنسانية الأكثر إلحاحاً لفترة ثلاثة أشهر. ونطلب إسهاماتكم السخية والفورية في هذا النداء، الذي سيصدر يوم الاثنين.

وبناء على طلب الأمين العام، سأتوجه إلى لبنان عصر اليوم، حتى يتسنى لي تقييم الحالة الإنسانية، والتشاور مع الزملاء في المجال الإنساني ومع الحكومات. ويوم الاثنين، سأوجه ذلك النداء العاجل من هناك، وفي نفس الوقت من نيويورك حيث سيُطلب من المانحين الحضور. وبعد ذلك، سأتوجه إلى القدس لإجراء مشاورات مع السلطات الإسرائيلية. وآمل أن أتمكن من زيارة غزة أيضاً. وكما ذكر زميلي السيد نامبيار، ما زالت الحالة في غزة حرجة مثلما

كانت دائماً. وبعد ذلك، أعتزم تقديم تقرير إلى المجلس، بإذنه، يوم الجمعة ٢٨ تموز/يوليه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد إيغلاند على إحاطته الإعلامية.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على خمس دقائق، لتمكين المجلس من إنجاز عمله على نحو فعال. ونحث الوفود التي لديها بيانات طويلة على تعميم النص الكامل المطبوع والإدلاء ببيان وجيز في القاعة.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): منذ أسبوعين أو أكثر قليلاً، اجتمعنا في المجلس لاعتماد مشروع قرار معقول ومتوازن يستهدف وضع حد للعدوان العسكري الإسرائيلي ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وتهدئة الحالة على الأرض وضمان احترام جميع الأطراف للقانون الدولي.

ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن العناصر التي تضمنها مشروع القرار وأيدتها أغلبية كبيرة من أعضاء المجلس كانت صالحة آنذاك، ولا تزال صالحة اليوم. وللأسف، لم يؤد تقاعس مجلس الأمن في هذا الصدد إلا إلى تعزيز تصور إسرائيل أنها فوق القانون وأنها لن تُساءل عن أفعالها غير القانونية.

وكانت النتيجة استمرار الهجمة العسكرية الإسرائيلية، فضلاً عن توسيعها، مما أفضى إلى مزيد من الدمار والخسائر البشرية بين السكان المدنيين الفلسطينيين المحاصرين والمنهكين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة، وفي لبنان أيضا.

وإذ يقف المجتمع الدولي جانبا مكتوف اليدين، ويقف مجلس الأمن مشلولاً تقريبا، تواصل إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، قتل وجرح وتشويه المدنيين الفلسطينيين العزل، بمن فيهم النساء والأطفال، منتهكة بذلك القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، انتهاكا خطيرا. وفي هذا الصدد، ما من شك في أن الدولة القائمة بالاحتلال ترتكب جرائم حرب وتمارس إرهاب الدولة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، على أساس يومي.

وخلال الأسابيع الثلاثة الماضية، شنت إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، دون هوادة، سلسلة من الهجمات العسكرية القاتلة، مستخدمة كل أنواع الأسلحة الثقيلة، للمضي قدما في استخدامها المهووس والمفرط والعشوائي للقوة وعمليات الإعدام خارج إطار العدالة وإرهاب الدولة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين الذين وقعوا أسرى في يد احتلالها الوحشي. وفي غضون ثلاثة أسابيع فقط، ارتفعت الخسائر الفلسطينية من القتلى بشكل مأساوي إلى ما يزيد على ١٠٠ شخص، بمن في ذلك النساء والأطفال. ومثلما أوضح الأمين العام عن حق في إحاطته للمجلس بالأمس، كانت غالبية من قُتلوا من المدنيين. وواقع الأمر، وبموجب آخر تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الذي نُشر في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، كان عدد الأطفال الذين قُتلوا من بين ما يزيد على ١٠٠ شخص، ١٦ طفلا. أضف إلى هذا تصاعد عدد الفلسطينيين الذين جُرحوا إلى ٣٠٠. وبموجب نفس التقرير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية ما يزيد على ١٠٠٠ قذيفة مدفعية وقامت بـ ١٦٨ غارة جوية على قطاع غزة وسكانه العزل خلال تلك الفترة من الزمن.

وهناك أمثلة تفوق الحصر على الوحشية التي أُطلق العنان لها ضد الشعب الفلسطيني من جانب الدولة القائمة بالاحتلال. ولذا أود فقط أن أستعيد إلى الأذهان حادثة مروعة في هذا الصدد لتصوير المحنة الحاضرة للشعب الفلسطيني أثناء هذه الهجمات العسكرية الدائرة الآن.

في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وفي ساعات ما قبل الفجر بقطاع غزة، ألقت طائرة حربية من طراز إف - ١٦ قنبلة زنتها ٥٥٠ رطلا على منزل بحي الشيخ رضوان المزدحم بالسكان في مدينة غزة. ونتج عن ذلك الهجوم المقصود، الذي أعلنت الدولة القائمة بالاحتلال عنه قائلة إن الغرض من القيام به كان لاغتيال مسؤولين كبار من حركة حماس، مصرع تسعة من المدنيين الفلسطينيين، كلهم من نفس الأسرة - الأب والأم وأطفالهم السبعة. ليس هذا إلا مثَل واحد على إرهاب الدولة وجرائم الحرب التي تقترفها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، ومن الواضح أنه لا مأمن من تهورها العسكري واستخفافها السافر بالحياة البشرية.

وفي آخر الأمثلة على العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني الذي حدث خلال الـ ٤٨ ساعة الماضية، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ما مجموعهم ٢٣ فلسطينياً، من بينهم خمسة أطفال. وخلال الفترة ذاتها، زاد عدد الجرحى من المدنيين الفلسطينيين عن ١٤٠، لا يزال الكثيرون منهم في حالة خطيرة.

كما قامت وحدة سرية من قوات الاحتلال الإسرائيلية، تدعمها سيارات مصفحة ثقيلة وبلدوزرات ومروحيات وطائرات بدون طيار، بمهاجمة مخيم المغازي في وسط غزة، مما أدى إلى قتل ما لا يقل عن ١٦ فلسطينياً من بينهم طفلان.

وفي هجوم عسكري آخر، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلية مدينة نابلس بالضفة الغربية من ثلاثة اتجاهات ودمرت ''المقطع'' وهو مجمع الأمن الفلسطيني، وقتلت سبعة آخرين من الفلسطينيين وجرحت أعدادا أخرى من المدنيين الفلسطينيين. وفي أثناء ذات الهجوم العسكري على نابلس وسكانها، دمرت البلدوزرات الإسرائيلية مكاتب وزارة الداخلية علاوة على المكاتب التي تستخدمها الخدمات الأمنية الفلسطينية. كما اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلية مكتب وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) في الضفة الغربية بمدينة رام الله، وكذلك مقر المحافظة المحلية لرام الله، مدمرة العقار ومعتقلة خمسة من المدنيين من بينهم اثنان من حرس الشرطة، وأخذت الجميع إلى مكان غير معروف. وفي هذا التدمير دليل آخر على اعتزام قوات الاحتلال الإسرائيلية تدمير مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وبُناها التحتية.

واليوم قذفت قوات الاحتلال الإسرائيلية بالقنابل منزلاً في حي الشجاعية شرق مدينة غزة، مما أدى إلى مقتل أربعة من المدنيين الفلسطينيين من نفس الأسرة - أسرة هرارة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يستنكر مثل هذه الأعمال غير الشرعية وأن يرغم الدولة القائمة بالاحتلال على الكف عن هذه الانتهاكات الخطيرة ومراعاة التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. زد على هذا، يجب أن تكون حماية المدنيين أولوية للمجتمع الدولي. ولا يمكن أن يُتركوا تحت رحمة المحتل في الوقت الذي توجد فيه نصوص صريحة في القانون الدولي ترمي إلى توفير الحماية والأمن لهم.

علاوة على هذا، من المحتم أن تتخذ إجراءات في آخر الأمر لخضوع مرتكبي تلك الجرائم للمساءلة وتقديمهم إلى العدالة، وبدون تلك التدابير ستستمر ثقافة الإفلات من

العقاب التي نشهدها الآن، مع ما يصاحب هذا من نتائج أكثر مأسوية. ليس من المقبول أن يقال "آسف" إزاء قتل المدنيين. ويجب تقديم الذين يستمرون في تكرار هذه الأعمال الوحشية إلى العدالة وبصورة سريعة جدا.

وبالإضافة إلى موت السكان المدنيين الفلسطينيين وإصابتهم بالجراح، لا تزال الدولة القائمة بالاحتلال ماضية في تدميرها المفرط للممتلكات الفلسطينية والبُنى التحتية الحيوية. وتلك الأعمال غير الشرعية جزء لا يتجزأ من التدابير القاسية التي تمارسها الدولة القائمة بالاحتلال متمثلة في إنزال العقاب الجماعي بالشعب الفلسطيني. وخلال الأسابيع الثلاثة الماضية، كان التدمير الذي ألحقته الدولة القائمة بالاحتلال بالبُنى التحتية الفلسطينية هائلا.

وإلى جانب ضرب محطات الطاقة وأنابيب المياه والجسور والطرق بالقنابل، أطلقت الطائرات الحربية الإسرائيلية صواريخ على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، مما أدى إلى دمار واسع المدى أُلحق بالكثير منها بينما دُمِّر البعض الآخر كلية، بما في ذلك وزارة الخارجية في مدينة غزة. ولا تزال الدبابات والبلدوزرات الإسرائيلية تجرف المحاصيل وتدمر الأرض الزراعية الفلسطينية. كل هذا الدمار، علاوة على إغلاق المعابر الحدودية إلى المنطقة وخارجها لا يزال يُحدث أثراً شديدا على الحالة الإنسانية المتردية في قطاع غزة حيث يعاني السكان الفلسطينيون من نقص خطير في الغذاء والدواء وإمدادات الماء النظيفة. يجب اعتبار إسرائيل مسؤولة عن التدمير الذي ألحقته عامدة، وعليها أن تعيد بناء كل شيء دمرته والكثير منه كان ممولاً من جانب مجتمع الدول المانحة ذاتها طوال السنين.

ومما لا شك فيه أن فشل مجلس الأمن مؤخرا عن الرد بصورة مناسبة على الحملة الإسرائيلية العنيفة على السكان المدنيين الفلسطينيين، بسبب استخدام إحدى الدول الأعضاء الدائمة بالمجلس حق النقض، قد سمح للحكومة الإسرائيلية بالاستمرار في ممارسة تلك الأعمال غير المشروعة مع إفلاتها من العقاب تماما. ستظل إسرائيل، دون خشية من التأنيب أو العقاب أو الاكتراث لنتائج أعمالها، تتصرف كدولة فوق القانون، وستظل ترفض تنفيذ العشرات من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

ومجلس الأمن، بعدم رغبته في الاضطلاع بواجباته إزاء المحافظة على السلم والأمن الدوليين حينما يتصل الأمر بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، قد سمح لإسرائيل بالاستمرار في التصرف خارج أُطر القانون الدولي، الأمر الذي يتيح لها استخدام أشد التدابير والإجراءات تعسفا لإنزال الموت والدمار والضياع بالشعب الفلسطيني الواقع تحت احتلالها.

ولست بحاجة اليوم لتذكير أعضاء المجلس بحقيقة أن جميع الفظائع التي ترتكبها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، يجري ارتكابها ضد السكان المدنيين العزل، وهم وفقا لأحكام القانون الإنساني الدولي التي تحكم الاحتلال العسكري ينبغي اعتبارهم سكانا محميين. والدولة القائمة بالاحتلال ملزمة بضمان سلامة ورفاه هؤلاء الأشخاص. وفي حال فشلها في القيام بذلك، من حق هؤلاء الأشخاص الحصول على الحماية الدولية. ومع ذلك، فإن مجلس الأمن عجز مرة تلو الأخرى عن اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تاركا إياهم تحت رحمة السياسات والممارسات الوحشية وغير القانونية للدولة القائمة بالاحتلال.

وفي هذا الشأن، نؤكد مرة أخرى، على أن مجلس الأمن ما زال من واجبه، وفقا لاختصاصه ومسؤولياته المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، أن يتصرف على الفور

للتصدي للأزمة المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأن يوقف التدهور الخطير للحالة. ولا يمكن للمجلس أن يستمر في لا مبالاته إزاء ذلك العدوان العسكري على السكان المدنيين العزل وتلك الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال.

وفي هذا السياق، ما زلنا نكرر التأكيد على موقفنا بأن مجلس الأمن يجب أن يبدأ بإدانة العدوان الإسرائيلي الأخير والمطالبة بوقف الأعمال العدائية والامتثال لأحكام وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، والانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية المحتلة إلى مواقعها الأصلية قبل بدء العدوان الإسرائيلي على غزة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يطلب مجلس الأمن من إسرائيل أن تطلق على الفور سراح جميع المسؤولين الفلسطينيين المنتخبين بطريقة ديمقراطية، والذين تم احتجازهم منذ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

وما لم يتصرف مجلس الأمن، لن نشهد نهاية لدوامة العنف التي تدور اليوم، بل إن هذه الأزمة الخطيرة سوف يطول أمدها وتزداد تعقيدا. ولذلك نأمل صادقين في أن يرقى هذا المجلس إلى مستوى واجبه ومسؤولياته فيتخذ الإجراءات اللازمة للتصدي للأزمة المتفاقمة ليتسنى تحقيق السلام، ليس للإسرائيليين والفلسطينيين فحسب، بل أيضا للمنطقة ككل، هذه المنطقة التي تقف الآن بصورة جلية أمام منعطف خطير وتواجه خطر الانزلاق إلى مواجهة عسكرية شاملة.

وفي هذا الصدد، نود الإعراب عن تقديرنا للأمين العام على إيفاده بعثة عاجلة إلى المنطقة وعلى التقرير الذي قدمه إلى الجلسة المعقودة بالأمس. وستستمر القيادة الفلسطينية بالعمل مع الأمين العام بشأن المسائل التي أثارها في تقريره والمتعلقة بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وقبل أن أختتم بياني، أود التعبير عن قلقنا العميق وعن تعازينا الحارة لشقيقاتنا وأشقائنا في لبنان الذين يتعرضون للمعاناة الشديدة الناجمة عن العدوان الإسرائيلي الذي أدى إلى موت المئات من السكان المدنيين وتسبب في دمار واسع النطاق في الهياكل الأساسية الحيوية والمؤسسات اللبنانية. إننا نعرب عن تضامننا مع الشعب اللبناني وندعو إلى الوقف الشامل للأعمال العدائية وإلى وضع حد للاستهداف المتعمد لأرواح أبناء الشعب اللبناني وممتلكاتهم وهياكلهم الأساسية. ويتحتم على مجلس الأمن أن يتخذ الإجراءات الكفيلة بالوقف الفوري للعدوان العسكري الإسرائيلي على لبنان وإقامة وقف شامل لإطلاق النار ورفع الحصار المفروض على لبنان. والدبلوماسية هي الطريق الوحيد لحل هذه الأزمة الآخذة بالتفاقم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل إسرائيل وأعطيه الكلمة.

السيد غليرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على حسن قيادتكم لهذا المجلس خلال هذه الأيام الصعبة. وأود أن أرحب بالأمين العام وأن أشكره على تشريف الجلسة بحضوره الهام. وأود أيضا أن أشكر السيد يان إيغلاند على تقريره الدقيق والهام، والسفير فاجي نامبيار على تقريره عن بعثته البالغة الأهمية التي أوفدها الأمين العام إلى المنطقة. كما أود أن أغتنم الفرصة لكي أتقدم بالشكر إلى زميليه، السيد تيري رود – لارسن والسيد ألفارو دي سوتو على العمل الهام الذي اضطلعا به.

وقد استمعنا للتو إلى المراقب الفلسطيني يصف لنا الوضع على نحو يبدو سرياليا للغاية. وكان هناك وصف متنوع لما تفعله إسرائيل وكأن ذلك جاء من لا شيء أو هبط من سماء يوم مشمس. لم يكن هناك ذكر لاختطاف الجندي جلعاد شليط، أو لإطلاق المئات من صواريخ القسام من

جانب حكومة شعبه التي تقودها حماس الدموية. ولم يكن هناك ذكر لحقيقة أن إسرائيل انسحبت كليا من غزة قبل عام. وهناك شيء من السخف في الاستخدام المستمر لعبارة ”الدولة القائمة بالاحتلال“ عندما يتعلق الأمر بمنطقة لم تكن محتلة على مدى عام، وكانت تملك حرية التصرف في شؤونها لتثبت أنها قادرة حقا على إدارة شؤونها ورعاية شعبها ومستوى حياته وتحسين نوعيتها، وبدلا من ذلك اختارت الإرهاب بطريقة وحشية ومعيبة.

وكان الشيء نفسه جليا في إشارة المراقب الفلسطيني إلى شقيقاته وأشقائه في لبنان وإلى العدوان الإسرائيلي، الذي جاء، هنا أيضا، بدون سبب. وكأنه لم يكن هناك اختطاف لجنديين إسرائيليين، أو قصف لمدن إسرائيلية بمئات القذائف والصواريخ.

أعتقد أن المجلس يستحق أكثر من ذلك.

وقد اجتمعنا هنا قبل أسبوع واحد. وما أكبر ما يحدثه الأسبوع من فرق. وأرجو أن تتأملوا في كل ما تعلمناه خلال أسبوع. فقد تعرف العالم على حجم ترسانة الصواريخ التي خزنها حزب الله في لبنان. ورأى العالم مدى عمق تغلغل حزب الله في المجتمع اللبناني. وتعلم العالم مرة أخرى عن مدى قسوة وعشوائية حزب الله. وعلم المجتمع الدولي ومجلس الأمن كم كانا محقين عندما طالبا مرارا وتكرارا بترع سلاح هذا الغول الإرهابي.

وقد كنا نعرف منذ سنوات هذا الورم السرطاني الذي أصاب بشكل خبيث هذا البلد الجميل الذي يملك مقومات الازدهار، وقد حذرنا مرارا وتكرارا من الخطر. وقد أخذ مجلس الأمن الخطر مأخذ الجد كما دلل على ذلك اعتماد القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). والآن، وللأسف، يحصد الشعبان الإسرائيلي واللبناني ويلات الحرب التي زرعت منذ زمن طويل ولكنها ترعرعت على أيدي أولئك الذين حولوا أبصارهم عما كان يحدث.

لقد احتل الإرهاب لبنان وعاث فيه خرابا وأخضعه للنهب والاغتصاب. وعلى مدى أعوام ظل حزب الله يجمع آلاف الصواريخ الموجهة إلى إسرائيل واستعد لهذا الهجوم. وقد يكون تركيز قواته في الجنوب، ولكن شباكه تمسك بكل دولة لبنان كرهينة لبرنامجه القائم على العنف. وحكومة لبنان، لأسبابها السياسية الخاصة، اختارت الصراع مع إسرائيل بدلا من مكافحة السرطان الذي احتل بلدها جسدا وروحا. وهذا السرطان لا بد من استئصاله. ولا يمكن إزالته جزئيا وتركه يستشري. ويجب أن يجتث بدون أن يبقى له أثر لأنه كما يفعل السرطان سيعود وينتشر وسيضرب ويقتل من جديد.

ومنذ الأسبوع الماضي، حينما هوجمت دولة اسرائيل على نحو مفاجئ ودون استفزاز، يعاني المواطنون في كل أنحاء شمال إسرائيل من عواقب تقاعس لبنان. إن الصواريخ ترعب الناس وتشوههم وتقتلهم في مدن مثل حيفا ونهاريا وطبرية وصفد. وظلت البلدات في كل أنحاء الجليل تتعرض لقصف متواصل بالصواريخ. وقبل يومين فقط أصاب دون رحمة صاروخ أطلقه حزب الله طفلين كانا يلعبان في شارع سانت بول في مدينة الناصرة المقدسة – موطن المسيح.

وأثناء كلامنا هذا تتعرض المدن والبلدات في جميع أنحاء شمال إسرائيل لموجة أخرى من عشرات الصواريخ. وفي صفارة الإنذار الأولى لجأ الآلاف طلبا للسلامة من القنابل إلى الملاجئ والغرف المعززة الآمنة التي يجب بمقتضى القانون أن تكون في كل المنازل. والصواريخ التي يهربون منها تُطلق عبر الحدود، من منازل أخرى، حيث تقيم عائلات أخرى. بيد أن غرفها الخاصة قد أدخل عليها تغيير لتكون منصات لإطلاق الصواريخ. هذه هي المعادلة الرهيبة التي نواجهها.

لقد شاهدنا إصابات في صفوف المدنيين، ونحن حزينون على كل واحد منهم. وأيضا سمعنا بالصعوبة الكبيرة في التمييز بين حزب الله والمدنيين. وسمعنا ذلك من السفير اللبناني نفسه الذي قال على إحدى محطات التلفزة الأمريكية هذا الأسبوع على وجه التحديد:

”من المستحيل التفريق بين حزب الله والمدنيين في لبنان. حزب الله هو في كل مكان في لبنان، وأصبح جزءا من المجتمع اللبناني“.

هذه أيضا كيفية عمل السرطان، إذ يهاجم الخلايا المتمتعة بالصحة، ويغزو الجسم كله وينتشر فيه حتى يصبح من غير الممكن الفصل بين الصحي والخبيث. وهذه هي على وجه الدقة النقطة التي ظلت توضحها إسرائيل خلال سنين طويلة. إن الإرهاب ينشب براثنه الطويلة على كل مستوى من المجتمع اللبناني، مدمجا نفسه في كامل نسيج الدولة. الإرهابيون يعيشون ويعملون بين المدنيين، محتلين لبلداهم وقراهم، ومستعملين إياهم بوصفهم دروعا بشرية، وقد تسللوا إلى داخل الحكومة نفسها.

وعلمنا بما يُدعى فرعا سياسيا لحزب الله. لا تُضللوا بهذه الحيلة – إنها محاولة لرسم وجه ألطف للإرهابيين الباردي الدم الذين يعتزمون القتل الوحشي. إن عضو البرلمان من حزب الله والإرهابي على الهضاب وهو يطلق الصواريخ على المدنيين الإسرائيليين لهما نفس الاستراتيجية والهدف. هذه البطاقات لا يمكن أن يسمح لها بإعطاء المشروعية لعصابة من السفاحين.

وعلى الرغم من الحالة البالغة الصعوبة في الميدان، تعي إسرائيل وعيا تاما الحالة الإنسانية. أود أن أخبر المجلس بأنني تلقيت قبل هنيهة تأكيدا رسميا من إسرائيل بأنه، بالإضافة إلى الممر الذي يسمح بالإجلاء من لبنان، أنشئ ممر إنساني باتجاهين، الدخول والخروج، لتلبية حاجات المتضررين على الجانب اللبناني. وبينما يصاغ الآن الجانب الإسرائيلي لهذه الآلية، أود أن أطمئن المجلس على استمرار تعاون حكومة إسرائيل بشأن هذه المسألة الهامة.

نسمع نداءات بوقف الأعمال القتالية، ولكن قبل أن يكون في إمكاننا أن نفكر في وقف الأعمال القتالية، يجب أن نصر على إنهاء الإرهاب. التوصل إلى وقف مؤقت زائف لإطلاق النار – أو مهما كان المصطلح الذي يمكن للمرء أن يستعمله – لن يؤدي إلا إلى هدوء وهمي، من شأنه أن يسمح بانتشار هذا الداء وتسببيه للقتل مرة أخرى. يجب على المجتمع الدولي أن يتناول أخيرا الإرهاب الذي يحتل لبنان. والأزمة الراهنة خطر على إسرائيل ولبنان، وأيضا على المنطقة برمتها. ينبغي ألا تكون لدينا أي أوهام: إن الإرهاب الذي هو أصل هذه الأزمة خطر في كل مكان. نحن نعرف أين يبدأ، ولكننا لا نعرف أين سينقل عنفه. الكثير من الأمم لُقنت هذا الدرس القاسي.

ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يتصدى بنشاط لراعيتي الإرهاب، سورية وإيران، عضوي ذلك النادي المقصور عليهما، محور الإرهاب ذاك. هاتان الحكومتان تدعمان الإرهابيين وأعمالهم القاتلة وتوفران الملاذ لهم وتدربانهم وتموّلانهم. إنهما تواصلان، ونحن نتكلم، القيام على نحو عدواني بتقويض جميع الجهود الرامية إلى إحلال السلام الدائم في المنطقة، موفرتين الأسلحة الفتاكة لحزب الله في الشمال ولحماس في الجنوب.

لا يمكن لكلمات أن تصف المشاعر الحقيقية للشعب اللبناني على نحو أفضل من كلمات الزعماء اللبنانيين أنفسهم. وكما فعلت في الأسبوع الماضي، أود أن أشاطركم بضعة أفكار أخرى من أفكارهم.

قال وليد جنبلاط، الزعيم الدرزي اللبناني:

''إن خطف الجنديين الإسرائيليين خُطط سراً في دمشق قبل اجتماع مجموعة الثمانية بيومين من أجل صرف الانتباه عن إيران. والمبعوث الإيراني لاريجاني نقل هو نفسه الشفرة لتنفيذ خطة الخطف لإثارة اضطراب دولي، يصرف انتباه العالم عن الأزمة النووية الإيرانية''.

وسعد الحريري، نجل رئيس حكومة لبنان القتيل، الذي يجري الآن التحقيق دوليا في جريمة قتله، قال عن دور سورية:

''إن الجهاز الأمني للرئيس السوري في دمشق حرض نصر الله على إضرام النار في لبنان. أصبح لبنان ساحة المعركة لبلدان أخرى – بلدان تسمينا أشقاء لها ولكن ليس لديها أي اهتمام بمصيرنا''.

وترحب إسرائيل بإعلان قادة مجموعة الثمانية، الذين يشكّل بيانهم المؤرخ ١٦ تموز/يوليه أساسا للتقدم صوب سلام مستدام، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وكخطوة أولى صوب ذلك الهدف، تطالب إسرائيل بأن يطلق فورا سراح فتييها المخطوفين، إهود غولدواسير وإلداد ريغيف، وأيضا غلعاد شاليت، الذي لا تزال حماس تحتجزه.

وكما فعلت إسرائيل في هذه القاعة من قبل، تطالب بالنزع الكامل لسلاح حزب الله وتصر على أن يمارس لبنان سيادته على كل أرضه، ممتثلا امتثالا كاملا للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). هذا المجلس نفسه قد طالب بذلك، والآن أخيرا يجب أن ينفذ تنفيذا تاما. يجب أن ينفذ من أجل سلامة إسرائيل، ومن أجل استقرار المنطقة ورفاه العالم. ويجب اليوم أكثر من أي وقت مضى أن ينفذ لضمان مستقبل لبنان. كان للبنان ماض مجيد وإمكان لمستقبل مشرق قبل أن ترهنه للإرهابيين والطغاة. يجب عليه أن يتذكر اليوم هذا الماضي لاستعادة مستقبله، لأن ''الأمة التي تنسى ماضيها لا مستقبل لها''، كما قال وينستون تشيرتشيل.

وفور اجتثاث الإرهاب من بيننا تصبح إسرائيل على استعداد للشروع مع شعب لبنان في عملية لإعادة البناء والتجديد والتنمية والتعاون، حتى تحل المشاريع محل الصواريخ، وتحل البضائع محل الأسلحة، وتحل المصانع محل الخنادق، وتحل ساحات اللعب محل ساحات المعارك؛ وحتى يلعب الأطفال الإسرائيليون واللبنانيون بصدف البحر بدلا من أن تضربهم القذائف الصاروخية؛ وحتى يمكننا أن نحيي مجد ماضينا وأن نؤمن مستقبل الأجيال القادمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد محمود (لبنان): يجتمع مجلس الأمن في هذه الجلسة الفصلية لمناقشة قضية الشرق الأوسط في ظل ظروف بالغة الخطورة والمأساوية تعيشها المنطقة في كل من لبنان وفلسطين. ويكشف انفجار العنف مجدّدا، كما حصل في مرات عديدة خلال ستة عقود، الحاجة الملحّة والحيويّة إلى إيجاد حل عادل ودائم وشامل لمأساة عمرها من عمر منظمة الأمم المتحدة. ولعل استمرار الوضع الخطير يعود إلى الإخفاق المزمن في احترام القانون الدولي وفي الاستجابة إلى ما دعت إليه القرارات العديدة والمتكررة لمجلس الأمن والجمعية العامة وغيرهما من أجهزة الأمم المتحدة على مدى السنين. ولم تفلح الجهود لإخراج القضية من الأمم المتحدة عبر قنوات موازية في الوصول إلى حلول تُنهي المعاناة المستمرة لشعوب المنطقة والخسائر الجسيمة على كل صعيد. إن الفشل في إقامة السلام العادل على قاعدة احترام الحقوق المشروعة يتسبب بالمزيد من الدمار والقلق واليأس والتطرف.

مرة جديدة تراهن إسرائيل على قوتها المفرطة في حل مشاكلها مع جيرانها، وها هو لبنان يقع مجددا ضحية لعدوان

تجاوز بوحشيته كل التوقعات وكل السوابق، وكأن المسؤولين الإسرائيليين يريدون المزايدة على ما ارتكبوه تاريخيا بحق هذا البلد في اجتياحاتهم المتكررة في الأعوام ١٩٧٨ و ١٩٨٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٦، متذرعين دائما بممارستهم حق الدفاع عن النفس، بما يكشف سوء فهمهم للقانون الدولي.

لقد مضت عشرة أيام على بدء العمليات العسكرية التي دمّرت البنى التحتية الأساسية للبنان، واستهدفت المدنيين فيه، ووسائل عيشهم وتنقلهم. فتجاوز عدد القتلى ٣٥٠ وفاق عدد الجرحى الألف، وأصبح أكثر من نصف مليون مواطن دون مأوى، وهجر لبنان عشرات الآلاف من الأجانب الذين استطاعت جهود اللبنانيين في السنوات الخمس عشرة الأخيرة اجتذابهم إلى بلد أعاد بناء نفسه وخرج من الأنقاض ليعاود تأدية دور بنّاء في المنطقة والعالم.

كما طاول العدوان الإسرائيلي بشكل يومي ومتكرر قوات الطوارئ الدولية، وقام بفرض حصار عليها، مانعا إياها من القيام بمهامها والتواصل في ما بين وحداتها، وتموين هذه الوحدات. لقد وجّه دولة رئيس مجلس الوزراء، الأستاذ فؤاد السنيورة، نداءات مؤثّرة إلى المجموعة الدولية، طالبا تدخلها السريع لوضع حد للمآسي التي يعيشها لبنان وأبناؤه من جراء القصف الإسرائيلي الكثيف من البر والجو والبحر على أنحاء مختلفة من البلاد، ونتيجة الحصار البحري المحكم على مرافقه، الذي يهدد بكوارث حقيقية لتسببه بفقدان المواد الغذائية والأدوية والوقود.

وقد استمعنا جميعا بالأمس إلى بيان الأمين العام أمام مجلس الأمن. ونحن إذ نقدّر له انتدابه فريق عمل إلى المنطقة للسعي إلى حل التراع، نرحب بالإيجابية التي اتسم بها البيان وما قدمه من توصيف موضوعي للآثار العبثية المدمرة التي ألحقتها العمليات العسكرية الإسرائيلية بلبنان أرضا وشعبا ولعمق المأساة التي يعيشها اللبنانيون. ومثل هذا الواقع يستدعي وقفا فوريا وشاملا لإطلاق النار وحل التراع القائم بالوسائل السلمية والدبلوماسية. كما نقدّر للأمين العام دعوته المجتمع الدولي إلى دعم الحكومة اللبنانية وتأكيده وقوف الأمم المتحدة إلى جانب لبنان للخروج من هذه الأزمة، ومساعدتها على تأمين ما سوف يحتاج الأمر إليه مستقبلا لإعادة إعمار ما تهدّم.

إن الحكومة اللبنانية تشدد مجددا على ما يلي: أولا، الوقف الشامل والفوري لإطلاق النار، برعاية الأمم المتحدة، بما يفسح المجال أمامها وأمام الدول العربية الشقيقة والجهات الدولية الصديقة للتعاون معا على معالجة مسؤولة وكاملة لكل المشكلات الناجمة عن الأحداث الأخيرة وأسبابها وتداعياتها.

ثانيا، المسؤولية الكاملة عن صون الوطن وأمن المواطنين اللبنانيين من خلال العمل على بسط سلطة الدولة على كل أراضيها، وكذلك العمل على استعادة كامل الأراضي اللبنانية المحتلة في منطقة مزارع شبعا، وممارسة الدولة لسيادتها غير المنقوصة عليها، وإطلاق الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، والتمسّك باتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩، كما أجمع عليها اللبنانيون في وثيقة الوفاق الوطني في الطائف.

ثالثا، يناشد لبنان أشقاءه وأصدقاءه في العالم المسارعة إلى نجدته وإغاثته سواء من حيث وقف العدوان وإنهاء الحصار، أو من حيث إيصال المساعدات الإنسانية بكل أشكالها.

رابعا، تحمّل الحكومة اللبنانية إسرائيل مسؤولية الكارثة الإنسانية والاقتصادية والإعمارية التي حلّت وتحل بلبنان، الذي عمل بجهد كبير لإزالة آثار الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة واحتلاله الطويل. ولن يدخر بلدي أي

جهد لإلزام إسرائيل بالتعويض للشعب اللبناني نتيجة تخريبها الوحشي الذي أنزلته بمرافقه ومؤسساته.

خامسا، تعلن حكومتي لبنان بلدا منكوبا، وهو سيحتاج إلى خطة نهوض عربية ودولية سريعة وشاملة للإغاثة وإعادة الإعمار وإصلاح كل ما تهدّم نتيجة العدوان المجرم.

إن ما يحصل الآن في لبنان يشكل مثالا على المعاناة المتكررة لشعوب المنطقة التي حُرمت جيلا بعد جيل من حقوقها الطبيعية في العيش الكريم نتيجة التنكر لمبادئ القانون والعدالة التي عانت الإنسانية طويلا لوضعها وتوثيقها واعتمادها في العلاقات الدولية.

استمعنا الآن إلى المندوب الإسرائيلي الموقر، وقد أبلغنا بأنهم قبلوا بالسماح بممر آمن للمساعدات الإنسانية لضحايا العدوان الذي تقوم به دولته، وكأن علينا أن نحيّي مشاعر الرحمة التي تغمرهم ونشيد بها. لكن العالم كله يشهد كيف حوّلت الآلة الحربية الإسرائيلية لبنان إلى ركام، وكيف استهدفت الجيش اللبناني في ثكناته قرب بيروت، وكيف استهدفت قوافل المساعدات الإنسانية والطبية. وليت النوايا الحسنة التي يعبر عنها هنا يشعر بها أطفال لبنان تحت قصفهم.

منذ ما يزيد على سنة، شهد العالم عشرات الآلاف من الشباب اللبنانيين تغص بهم الشوارع والساحات في بيروت، يهتفون لوحدة وطنهم ولحريته، لأملهم في حياة مشرقة كشمس بلادهم، فماذا بقي لهم اليوم؟ دمار وإحباط وتهجير وموت. أي مستقبل يخرج من هذا الركام غير الخوف واليأس والفقر والتطرف؟ كفى استهتارا بحياة البشر وحقوقهم. كفى تدميرا وتهديما لما بنته سواعد الناس الطيبين. كفى قتلا وتنكيلا وتشريدا للأبرياء. كفى حربا تورث الأجيال القادمة على جانبي الحدود الكراهية والعداء.

وإلى المجتمع الدولي، إليكم أيها السادة الحاضرون أوجّه النداء. من أوْلى منكم بحماية منجزات الشعب اللبناني، عن طريق تمكين الحكومة اللبنانية، كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلسكم الكريم البارحة، من الصمود في وجه العدوان، ومتابعة التطوير الديمقراطي؟ ومن أوْلى منكم بصون الاستقرار في منطقتنا، عبر تحقيق السلام العادل والشامل؟ سيبقى لبنان وطنا للتلاقي والتواصل والرسالة الإنسانية، وهو ما عجزت إسرائيل عن أن تكونه، ولن تكون.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد النصر (قطر): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن فائق امتناننا وتقديرنا للجهود الكبيرة التي يبذلها سعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، في البحث عن أفضل السبل لنزع فتيل الأزمة التي يحترق بنارها لبنان. والشكر موصول لكل أعضاء البعثة التي أرسلها الأمين العام إلى المنطقة برئاسة السفير نامبيار، وعلى الإحاطة الإعلامية التي تقدم بها. كما نشكر السيد يان إيغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطته الإعلامية حول الاحتياجات الإنسانية في تلك المنطقة.

الجميع على اطلاع كامل على ما وصلت إليه الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط التي تفاقمت بشكل مفاجئ جراء الاستعمال المفرط للقوة العسكرية من قبل إسرائيل على لبنان بحجة الدفاع عن النفس. ولكن الغالبية العظمى للأهداف التي يرمي إليها العدوان العسكري الإسرائيلي هي أهداف مدنية، بما فيها المطار الدولي والمنازل السكنية ومصانع ومحطات الكهرباء والجسور والطرقات العامة حتى مخازن الحبوب ودور العبادة، مما لا يدع مجالا للشك في أن تلك الحرب تتجاوز الهدف المعلن لها. وقد أدت تلك الحملة

الإسرائيلية في أسبوع واحد إلى إزهاق أرواح المئات وجرح ما يربو عن ألف مدني وتشريد نصف مليون مواطن والتسبب بمعاناة الشعب اللبناني واقتصاده الناشئ الذي تطلبت إعادة بنائه بعد الحرب سنوات طويلة، هذا عدا عن خطورة الوضع الحالي على الديمقراطية الناشئة في لبنان وعلى الحكومة اللبنانية. إنها حرب غير مبررة وغير متكافئة.

وإنه ليحزننا أشد الحزن أن هذا المجلس المكلف بصون السلم والأمن الدوليين يقف مكتوف الأيدي عاجزا مشلولا عن وقف حمام الدم الذي يتذوق مرارته الشعب اللبناني الشقيق، مع أن العدوان الإسرائيلي على لبنان يشكل انتهاكا واضحا للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) الذي أكد على وحدة وسلامة وسيادة لبنان.

يخطئ من يعتقد أن تدمير لبنان سوف يجلب الأمن لإسرائيل، أو أنه سوف يعزز دور الحكومة برئاسة رئيس الوزراء فؤاد السنيورة. بل على العكس، إن ما يحدث يعزز الحقد والكراهية لدى الشعوب والأجيال القادمة، ويدفع بالكثير ممن ينادون بالتعايش السلمي بين العرب وإسرائيل نحو الاصطفاف في الخندق الآخر، هذا بخلاف أثره في إضعاف الحكومة اللبنانية؛ فهل ذلك هو فعلا ما نريده؟ هل يعزز قصف المؤسسات الوطنية اللبنانية سلطة الحكومة ويضمن ولاء جيشها أم أنه يضعفها؟ وهل يعزز استهداف الجيش اللبناني الذي أصبح ضحية القنابل الإسرائيلية المحرمة وغير المحرمة دوليا فرص سيطرته على الجنوب اللبناني؟

إن قيام إسرائيل بإطلاق العنان لآلتها العسكرية على هذا البلد يرقى إلى درجة إرهاب الدولة.

منذ ثلاثة أيام عقد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، جلسة لتبيان الاحتياجات المطلوبة لمواجهة الوضع المتدهور في لبنان، فماذا كانت نوعية المعدات المطلوبة؟ لقد كانت نتيجة التقييم طلب معدات تستخدم في الكوارث الطبيعية كالزلازل، فذلك القصف لم يسلم منه لا بشر ولا حجر.

ومن المحزن أن تكون أرواح الأبرياء أرقاما تحصى. ألم يستمع مجلسنا الموقر للرئيس السنيورة وهو يقول ”أناشد فيكم الضمير الإنساني عدم التخلي عن لبنان“؟ ألم يسمع مجلسنا القوي الموحد – الذي دأب على التعامل بحزم وقوة وحدّة في المسائل الحقيقية التي تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين – صوت الانفجارات في بيروت؟ ألم ير بأم عينه جثث الأطفال والشيوخ وهي تنتشل من بين الأنقاض؟ ألم يسمع عن قصف سيارات الإسعاف؟ إن التاريخ لا يرحم، فأين ضميرنا، وأين دعواتنا لاحترام حقوق الإنسان وأولها الحق في الحياة؟ المجلس أمامه مسؤولية كبيرة بحكم الميثاق. إن نزع فتيل الأزمة يحتم علينا تهيئة الظروف، إذ أن الظروف لا تخلق نفسها. وإلى متى تبقى أبواب مجلسنا مغلقة؟ إن أطفال لبنان يطرقون أبوابكم وكل الشعوب المحبة للسلام تدعوكم إلى التحرك. أوقفوا حمام الدم. إن الأوضاع الإنسانية المزرية التي يعيشها المدنيون من نساء وأطفال ومسنين ومرضى ومعاقين تحتم على مجلسنا الموقر التحرك لنجدتهم.

إن العدالة تتطلب أن تتضمن تسوية الأزمة إلزام إسرائيل بتحمل التعويضات عن جميع الخسائر التي لحقت بلبنان نتيجة الهجوم الذي شنته ضد لبنان وشعبه.

والوضع في غزة لا يختلف كثيرا عما وصفنا به الوضع في لبنان. فهناك أيضا نجد أن الضربات العسكرية لا تتجنب المدنيين، وهناك أيضا نجد استهدافا للبُنى التحتية. ولكن في غزة كانت الحالة الإنسانية مترديه أصلا، وازدادت سوءا بعد الأعمال القتالية التي شنها الجيش الإسرائيلي في القطاع في الأسابيع الأخيرة.

وقامت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بعدم الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي في إحجامها عن إطلاق العنان لهجومها العسكري. ولا فرق الآن في توجيه اللوم إلى أي طرف؛ إنما نريد الوصول إلى تشخيص الأزمة وأسبابها حتى نتمكن من معالجتها قبل فوات الأوان للمرة الثانية واتساع دوامة الحرب.

وإن محاولة معالجة المشكلة من خلال الزج بدول أخرى تختلف أو نتفق مع سياستها هي دعوة إلى صب الزيت على النار. ففتح أبواب الجحيم سهل، ولكن ما هي ضمانات مقدرتنا على إغلاقها وعدم احتراق الجميع بنارها؟ والطريق إلى جهنم محفوف بالنوايا الحسنة.

لقد بذل الأمين العام على مدى الأسبوع الماضي جهودا بهدف التخفيف من وطأة الأزمة في تلك المنطقة، وأجرى اتصالات بنفسه وقام بإرسال بعثة دبلوماسية إلى المنطقة، وهي جهود مشكورة. كما قام بتقديم عدد من الاقتراحات إلى المجلس يوم أمس تهدف إلى إيجاد حل للأزمة. ونرى أن بعض أفكار الأمين العام هادفة ولعلها تكون مثمرة في نزع فتيل الأزمة المشتعلة. إلا أنه ينبغي التنسيق الوثيق مع الحكومة اللبنانية في أي قرار لمجلس الأمن يتضمن كيفية وجود الأمم المتحدة، وذلك احتراما لسيادة هذا البلد وشؤونه الداخلية.

إن دولة قطر بحكم عضويتها في مجلس الأمن ناشدت المجلس الموقر منذ البداية التحرك السريع للوقف الفوري لسفك الدماء في لبنان واحتواء الأزمة قبل أن تتحول إلى حمام دم حقيقي، غير أن استمرار صمت المجلس سيسمح بسفك المزيد من دماء الأبرياء.

السيد بولتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة. وتكتسي جلسة هذا الشهر أهمية أكبر بكثير من غيرها في ضوء الأحداث التي تتوالى سراعا في الشرق الأوسط.

لا تنفك الولايات المتحدة ملتزمة التزاما قاطعا بالعمل مع الآخرين بغية إرساء أسس السلام الدائم في المنطقة. ولكن إذا اعتمد مجلس الأمن تدابير مؤقتة غير ناجعة في التصدي للعنف، فإن ذلك سيضر بشعبي إسرائيل ولبنان وسيجلب لهما المزيد من المشقة.

ولنكن واضحين: إذا أردنا إيجاد حلول دائمة من أجل إحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط، فلا بد لنا من تفهم مشترك للأسباب الجذرية للمشكلة. ويجب ألا يكون هناك أي سوء فهم. فكلنا في هذه القاعة نواجه عدوا مشتركا، عدوا يتحمل وحده وبطريقة مباشرة المسؤولية عن الحالة التي نجد أنفسنا فيها هذا اليوم. وذلك العدو هو الإرهاب – وليس منظمات مثل حزب الله وحماس، اللتين تختطفان المدنيين الإسرائيليين أو تطلقان الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية فحسب، بل راعيتيهما طهران ودمشق.

ونحن إذ نتكلم الآن، يواصل حزب الله نشاطه في جنوب لبنان، بإفلات من العقاب، متحديا إرادة مجلس الأمن التي حددها القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ونلاحظ خصوصا بيان الجامعة العربية الهام، الذي اتسم بالشجاعة والثقة لإدانة حزب الله على دوره في التحريض على هذه الجولة الأخيرة من العنف. وتكرر الولايات المتحدة دعوتها الرامية إلى التنفيذ التام للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وبسط الحكومة اللبنانية سلطتها بالكامل على الأراضي اللبنانية برّمتها. وإذا تم ذلك، فلن تكون إسرائيل عرضة لهجمات إرهابية آنذاك، ولن يخضع شعب لبنان إلى حكم الإرهاب الذي يسلطه عليه حزب الله.

وتدرس الولايات المتحدة العديد من الأفكار المقترحة بشأن كيفية ضمان تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)،

الذي ستناقشه الوزيرة رايس بعد قليل، بما في ذلك إدخال قوة دولية لتحقيق الاستقرار. وعند تدارس تلك المقترحات، يجب علينا أن نعتبر دائما على سبيل الأولوية أن الهدف الرئيسي يتمثل في نزع سلاح حزب الله و "كسر شوكته"، على حد قول الوزيرة رايس. ونلاحظ حقيقة أن بعض الدول الأعضاء كانت قد دعت إلى وقف إطلاق النار الفوري وغير المشروط بين إسرائيل وحزب الله، ولكن يجب أن نسأل زملاءنا: كيف نتفاوض على وقف إطلاق النار مع منظمة إرهابية ونحافظ عليه، وهي منظمة لا تعترف حتى بحق إسرائيل في الوجود؟

ولا تثق الولايات المتحدة بأن حزب الله سيحترم وقف إطلاق النار غير المشروط بحد ذاته. ولن يؤدي وقف إطلاق النار إلا إلى إعطاء وقت لحزب الله للتجمع والتخطيط لموجة قادمة من أعمال الخطف والهجوم ضد إسرائيل. وتسعى الولايات المتحدة إلى إنهاء العنف الذي يصيب المدنيين الأبرياء، ولهذا السبب بالذات نحن نعمل على تهيئة ظروف دائمة تجعل من وقف إطلاق النار الحقيقي أمرا ممكنا ودائما على الأجل البعيد. ويتمثل هدفنا في التصدي للأسباب الكامنة للعنف في جنوب لبنان. وهذا ما ترمي إليه الوزيرة رايس في رحلتها القادمة إلى المنطقة.

وينبغي لنا، عند النظر في قوة تحقيق الاستقرار، أن نتدارس ثلاثة أسئلة رئيسية. يتعلق أولها بما إذا كان سيجري تعزيز القوة وتمكينها لحل المشكلة الحقيقية، أي حزب الله. وكيف يمكن لتلك القوة أن تتصدى للعناصر المسلّحة لحزب الله، وهل سيجري تعزيز القوة كيما تواجه شحنات الأسلحة القادمة من بلدان تدعم حزب الله مثل سورية وإيران؟ وما هو على وجه التحديد مدى ولايتها لمواجهة الخطر العسكري الذي يمثله حزب الله؟

وتتصل المجموعة الثانية من الأسئلة بالعلاقة بين أية قوة جديدة وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي ما برحت تتواجد هناك على مدى ٢٨ عاما. وبينما يصعب وصف تلك القوة بالمؤقتة، فإنه لمن باب المنطق والمسؤولية أن نتساءل كيف ستختلف القوة الجديدة عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وكيف ستكون أكفأ منها، وما إذا كانت تلك القوة ستكون متعددة الأطراف، ولكن غير تابعة بالضرورة للأمم المتحدة.

وثالثا، لا بد لنا من أن نضع نصب أعيننا أن الشرط الرئيسي الذي لا غنى عنه من أجل التنفيذ التام للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) يتطلب بسط الحكومة اللبنانية سيادتها على كامل أراضيها. فهل ستساعد إضافة القوة الجديدة المتعددة الأطراف في تعزيز المؤسسات اللبنانية أم أنها ستعمل على إنشاء مؤسسات جديدة متعددة الأطراف فحسب؟ وهل ستساهم تلك القوة في القوة المؤسسية لقوات الجيش اللبناني؟ وهل ستساعد في تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تنفيذا تاما؟

وكما بينت آنفا، لن نستطيع كسر شوكة حزب الله وحماس بينما نتجاهل الذين يمدونهما بالأسلحة والدعم على الصعيدين المالي والسياسي. ولا يمكن بعد الآن تجاهل صلة الإرهاب بين حزب الله وحماس ومؤيديهما الرئيسيين، إيران وسورية. وتهيب الولايات المتحدة بطهران ودمشق وقف أعمالهما عبر وكيليهما في المنطقة والعمل صوب تحقيق سلام دائم مع إسرائيل. ومرة أخرى، وللمرة الرابعة في ٢٢ يوما، ندعو سورية إلى إلقاء القبض على خالد مشعل، قائد حماس، الذي حصل على ملاذ آمن في دمشق.

ولا يوجد تماثل أخلاقي بين الأعمال الإرهابية وممارسة إسرائيل لحقها المشروع في الدفاع عن النفس. وبالطبع، يقلقنا ما يحصل من موت المدنيين قلقا بالغا، كما أكد على ذلك الرئيس بوش. وإنها لمأساة، ولن أحاول

وصفها بأية طريقة أخرى. ولقد حثثنا حكومة إسرائيل على ممارسة أكبر قدر ممكن من الحرص في استعمالها للقوة. ولكن من الخطأ أن نجد تماثلا أخلاقيا بين قتل المدنيين الذين يموتون نتيجة مباشرة لأعمال الإرهابيين الشريرة، التي ترمي بالفعل إلى قتل المدنيين، والنتيجة المأساوية والمؤسفة المتمثلة في موت المدنيين الناجم عن العمليات العسكرية التي تتم دفاعا عن النفس.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما ثابتا بالعمل من خلال مجلس الأمن – بل من خلال كل القنوات الدبلوماسية – لإيجاد نهاية دائمة للعنف الذي ابتليت به المنطقة لفترة طال أمدها. ونأمل أن نغتنم فرصة هذه الأزمة في تفكيك حزب الله دفعة واحدة وإلى الأبد، وإعادة بسط سلطة لبنان الديمقراطية على كامل أراضيه، وإرساء الأسس التي ستسمح لإسرائيل في العيش بسلام مع جيرانها.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): تقدر اليابان الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام أمس في مجلس الأمن، فضلا عن مقترحاته وأفكاره التي ترمي إلى معالجة الأزمة المتنامية في منطقة الشرق الأوسط. وتؤيد اليابان مبادرات المساعي الحميدة التي تقدم بها الأمين العام الرامية إلى نزع فتيل الأزمة. وتتدارس حكومتي بعناية المقترحات التي قُدمت أمس.

وأشكر السيد نامبيار على إحاطته الإعلامية الإضافية هذا اليوم وأعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها هو وأعضاء فريقه من أجل نزع فتيل الأزمة المتصاعدة. وأشكر أيضا منسق الإغاثة الطارئة، السيد يان إيغلاند، على إحاطته الإعلامية وأنتهز هذه الفرصة للتنويه بالوكالات الإنسانية – مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات والصناديق والبرامج الأخرى – على كل الجهود التي تبذلها للوفاء بالاحتياجات الإنسانية الطارئة في المنطقة.

وفي الشهر الماضي، شهدنا تغييرات واسعة النطاق ومقلقة للغاية في حالة الشرق الأوسط وتواصل تدهور الأوضاع يوما بعد يوم تقريبا: هجمات حزب الله عبر الخط الأزرق، وخطف الجنديين الإسرائيليين، وعمليات عسكرية وما تلى ذلك من عمليات عسكرية إسرائيلية ضد حزب الله، ومواقعه والهياكل الأساسية المدنية في لبنان، وزيادة تصعيد العمليات العسكرية. وغيّرت تلك التطورات الحالة السياسية والأمنية في المنطقة تغييرا كبيرا، بقتل وجرح العديدين من كلا الجانبين، مما يبعث القلق الشديد لدى المجتمع الدولي ومجلس الأمن.

ونوافق على أن ثمة عقبات يلزم التغلب عليها بأسرع ما يمكن للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، والحد على وجه السرعة من مستوى العنف. وعلى المجتمع الدولي، عن طريق مجلس الأمن، أن يوضح موقفه بشأن ضرورة الوقف الفوري للأعمال العدائية المسلحة التي تزاولها إسرائيل والأطراف الأخرى، من أجل حماية المدنيين والبنية الأساسية المدنية.

كما نشعر بقلق عميق إزاء الثمن الفادح الذي دُفع بأرواح مدنيين أبرياء في فلسطين وإسرائيل ولبنان، وإزاء التدهور الشديد في الحالة الإنسانية التي يعانيها الفلسطينيون في غزة والسكان في لبنان، وكذلك الأضرار الناجمة عن هجمات القذائف الصاروخية التي يشنها حزب الله على إسرائيل.

وبالتالي، فإننا نؤيد بالكامل التعجيل بإرسال المساعدات الإنسانية إلى المتضررين، وكذلك مساعدات إعادة الإعمار والتنمية، بما في ذلك إصلاح البنية الأساسية المدنية التي دمرت في خضم الأزمة. وفي هذا الصدد، نرى أن فكرة إنشاء ممرات آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية، كما شرحها بالتفصيل السيد إيغلاند، تستحق كل الدعم.

ونتوقع من الحكومتين اللبنانية والإسرائيلية أن تتعاونا بالكامل في هذا الصدد، ونرحب بهذا التعاون. ونتوقع أيضا أن تتولى الحكومة اللبنانية دور القيادة في عملية إعادة الإعمار، بأن تمارس ملكيتها للعملية، بدعم من مجتمع المانحين الدولي.

وقد أعرب رئيس وزرائنا كويزومي، أثناء رحلته إلى المنطقة في الأسبوع الماضي، والتي شملت زيارات لإسرائيل وفلسطين والأردن، عن تأييده للرئيس عباس، وأعلن عن تقديم مساعدات إنسانية إضافية ومساعدات أخرى للفلسطينيين، مما يصل بالمعونة المقدمة من اليابان للفلسطينيين منذ أيار/مايو ٢٠٠٥، إلى ما مجموعه ١٠٣,١ مليون دولار. وفضلا عن ذلك، اقترح مفهوما يسمى "الممر إلى السلام والازدهار"، وهو يهدف إلى النهوض بالتعاون الإقليمي على المدى المتوسط إلى الطويل، لتحقيق التعايش السلمي والازدهار المتبادل. وأعرب جميع الزعماء عن تأييدهم لهذا المفهوم.

وفي الأجل الأقرب، أصدر اجتماع قمة مجموعة الثمانية الذي عقد في سانت بطرسبرغ في الأسبوع الماضي بيانا عن الشرق الأوسط تضمن توصيات بشأن كيفية مواجهة الأزمة الراهنة. واليابان تعلن تأييدها التام لذلك البيان. فهو يدعو إسرائيل إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والحرص على تجنب وقوع ضحايا بين المدنيين الأبرياء وإلحاق الضرر بالبنية الأساسية المدنية، والإحجام عن إتيان أية أفعال من شأنها زيادة زعزعة استقرار الحكومة اللبنانية. ويؤكد أنه لا يمكن السماح للعناصر المتطرفة ومن يدعمونها بدفع الشرق الأوسط إلى الانزلاق في حالة من الفوضى، والتحريض على توسيع نطاق الصراع، كما يحذرهم بضرورة وقف هجماتهم على الفور.

وفي ضوء هذا، يصبح من الضروري بشكل عاجل وملّح تهيئة الظروف اللازمة لوقف الأعمال العدائية المسلحة وقفا دائما. وسيتطلب ذلك عودة الجنود الإسرائيليين الموجودين في غزة ولبنان سالمين، ووضع حد لقصف حزب الله للأراضي الإسرائيلية، وإنهاء العمليات العسكرية الإسرائيلية، والانسحاب المبكر للقوات الإسرائيلية من غزة، والإفراج عن الوزراء وأعضاء البرلمان الفلسطينيين المعتقلين.

وأعرب رئيس الوزراء كويزومي، فيما يخصه، للزعماء الذين التقى بهم في المنطقة في الأسبوع الماضي، عن إيمانه الراسخ بأنه ما من بديل سوى العمل في سبيل التعايش والازدهار المتبادل. وطالب إسرائيل بممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وطالب الرئيس عباس بأن يوفر القيادة اللازمة.

وفيما يتعلق بالحالة في لبنان، سنحتاج إلى كفالة تعاون وجهود جميع البلدان المعنية، بما فيها البلدان المجاورة، مثل إيران وسورية، بغية التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦). ومن الأساسي أن ينفذ نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسريحها، وبسط سيطرة حكومة لبنان على كامل أراضيه، على نحو لا يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة. ونحن نشيد بجهود الحكومة اللبنانية من أجل تحقيق السيادة الكاملة وتوسيع نطاق الاستقلال السياسي، وندعم هذه الجهود.

وفيما يتعلق بإمكانية إنشاء وجود دولي للأمن والرصد، تود اليابان التأكيد على أن أي نوع من الوجود الدولي ينبغي أن يصمم بغرض الإسهام في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وإحلال الاستقرار في المنطقة، وأن يحظى بموافقة جميع الأطراف المعنية. أما التفاصيل الخاصة بمسائل مثل الحجم المحتمل لهذا الوجود، وولايته، وتوزيع

المسؤولية مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فإنها تحتاج إلى دراسة متأنية.

وبالنظر إلى تدهور الحالة في الشرق الأوسط وتداعياتها الخطيرة بالنسبة للسلام والأمن الدوليين، ينبغي للمجلس أن يتصرف بسرعة وبصوت واحد لا ليعرب عن شواغله فحسب، وإنما أيضا لتهيئة الظروف اللازمة لوقف العنف بشكل مستدام ومواجهة الاحتياجات الإنسانية الفورية في لبنان وفلسطين. ولهذا الغرض، ستواصل اليابان المشاركة بنشاط في مناقشات المجلس، بينما تواصل جهودها الدبلوماسية الخاصة، بالتعاون مع جميع البلدان المعنية في المنطقة، بغية نزع فتيل الأزمة، وإعادة الهدوء والاستقرار إلى المنطقة.

السيد بوريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): تعلن سلوفاكيا تأييدها التام للبيان الذي سيدلي به بعد قليل الممثل الدائم لفنلندا باسم الاتحاد الأوروبي. لذا، سأقتصر في بياني على الملاحظات التالية.

تعرب سلوفاكيا عن قلقها العميق حيال تردي الحالة في الشرق الأوسط وتصعيد الأعمال العدائية المسلحة بين إسرائيل وحزب الله. ونحث جميع الأطراف على وقف هذه الأعمال المسلحة والعنف، والعودة إلى الوسائل السياسية والدبلوماسية لتسوية الأزمة الحالية. فالذي نخشاه هو أن يترتب على تصاعد الأزمة والعنف الحاليين عواقب وخيمة، لا بالنسبة للبلدان المتورطة وحدها، وإنما أيضا بالنسبة للأمن الإقليمي والعالمي. وفي هذا الصدد، نود أن نكرر التأكيد على اعتقادنا الراسخ بأنه لا يوجد أي حل عسكري للصراع في الشرق الأوسط. والسبيل الوحيد لتحقيق تسوية شاملة ودائمة يمر عبر المفاوضات السلمية والتنفيذ التام لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمبادئ التي حددها المجموعة الرباعية في خريطة الطريق.

لقد قمنا مرارا وتكرارا بإدانة الأعمال والاستفزازات الإرهابية التي ترتكبها حماس وحزب الله، والتي أدت إلى تفجر الأزمة الراهنة. ونحن ندعو جميع الدول إلى ممارسة نفوذها على حزب الله وحماس لضمان الإفراج عن الجنود الإسرائيليين المختطفين، ووقف أعمالهما الإرهابية، بما فيها إطلاق القذائف على إسرائيل.

وبينما نعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس ضد الإرهاب ومرتكبيه، نحث إسرائيل على ممارسة ذلك الحق بأقصى درجات الحذر وضبط النفس. ونطالب إسرائيل بعدم اللجوء إلى القوة المفرطة، وبالقيام بكل ما هو ممكن لتجنب ضياع أرواح الأبرياء وتدمير البنية الأساسية المدنية, وزيادة معاناة السكان المدنيين. وتقلقنا بصفة خاصة الحالة الإنسانية المتردية في لبنان، وتزايد الهجرة الجماعية للشعب اللبناني جراء العمليات العسكرية.

ونثني على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتصرفه السريع. وندعو هذا المكتب وسائر وكالات الأمم المتحدة إلى تكثيف جهودها استجابة للأزمة الإنسانية الآخذة في التدهور، من أجل المساعدة على تخفيف المعاناة الإنسانية لعدد متزايد من المشردين داخليا واللاجئين. وندعو جميع الأطراف إلى تأمين وصول المساعدات الإنسانية بلا عوائق. وفي هذا الصدد، نود التأكيد مجددا على أن حماية المدنيين وقت الحرب، واجب ملزم بموجب القانون الإنساني الدولي.

ونثني على مبادرة الأمين العام بتوفير مساعيه الحميدة من أجل تهدئة الأزمة الراهنة ووقف نزيف الدماء. ونرحب بالاقتراحات التي عرضها بالأمس بغية التوصل إلى حل. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر فيها بجدية، وأن تنعكس، مستقبلا، في قرار يستهدف التوصل إلى تسوية دائمة وقادرة على البقاء. وفي الوقت نفسه، ينبغي توسيع وتكثيف الجهود الدبلوماسية الرامية إلى حسم الأزمة الحالية،

للحيلولة دون زيادة زعزعة استقرار الحكومة اللبنانية والمنطقة بأسرها.

ونرحب بالبيان الصادر عن قادة مجموعة الثمانية في قمة سانت بطرسبرغ بخصوص الحالة في الشرق الأوسط، ونؤيده تماما، وكذلك التزامهم بمواصلة الجهود لاستعادة السلام.

ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يستجيب مجلس الأمن بسرعة وبشكل ملموس لدعوة زعماء مجموعة الثمانية إلى وضع خطة للتنفيذ التام لقراري مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦). فقد كان ذلك أيضا أحد العناصر الضرورية التي اقترحها الأمين العام أمس للتوصل إلى حل.

يجب على المجتمع الدولي أن يساعد الحكومة اللبنانية على بسط سيادتها الكاملة، وسيطرتها التامة على البلد بأسره، ونزع سلاح جميع الميليشيات – مما يشكل، في منظورنا، مفتاح التوصل لتسوية دائمة ومستدامة، وشرطا مسبقا هاما لتثبيت استقرار العمليات الديمقراطية في البلد، وضمان استمرارها. وفي منظورنا، تستحق فكرة قوة تثبيت الاستقرار، في إطار تلك الخطة، مواصلة النظر والبلورة.

وفي ختام كلمتي، أود أن أشدد على أن إعادة الهدوء إلى لبنان خطوة هامة أيضا لاستعادة عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط برمتها. وفي هذا الصدد، يساورنا قلق إزاء تدهور الحالة بين إسرائيل والفلسطينيين، وتزايد عدد الضحايا المدنيين من الجانبين جراء أعمال القتال والإرهاب.

إننا نعتقد أن الحكومة الفلسطينية أهدرت فرصة هامة للمضي قدما في العملية السلمية، عندما رفضت قبول المبادئ الثلاثة التي حددتها اللجنة الرباعية. ويشكل هذا الأمر، في منظورنا، شرطا لازما أساسيا لتصير الحكومة الفلسطينية شريكا في محادثات السلام. ولإيجاد الظروف المواتية لاستئناف الحوار بين إسرائيل والفلسطينيين، نأمل أن ينجح الرئيس عباس في جهوده الرامية إلى الحصول على الدعم المناسب من الشعب الفلسطيني للأهداف المحددة في خارطة الطريق. ونعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أيضا أن يدعمه دعما تاما في ذلك المسعى بتلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان الفلسطينيين من خلال الآلية الدولية المؤقتة التي يديرها الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الإطار، نحث إسرائيل على استئناف التحويلات المحتجزة لإيرادات الضرائب والجمارك الفلسطينية.

وأخيرا، نود اغتنام هذه الفرصة لإعادة تأكيد دعمنا الكامل لتسوية عادلة، وشاملة، ودائمة للصراع في الشرق الأوسط، على أساس جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومفاوضات تؤدي إلى تنفيذ رؤية قيام دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلم وأمن.

السيد ليو زينمن (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر السيد نامبيار، المستشار الخاص للأمين العام، ووكيل الأمين العام إيغلاند، على إحاطتيهما الإعلاميتين هذا الصباح.

لقد شُغِلَ مجلس الأمن على مدى الأسابيع الماضية بالحالة المتدهورة في الشرق الأوسط. ودعا المجلس إلى عقد جلسة علنية طارئة في نهاية الشهر الماضي للنظر في الحالة بين إسرائيل وفلسطين. وقبل أسبوع، وفي هذه القاعة بالذات، ناقشنا الصراع بين إسرائيل ولبنان. ورغم أننا نجتمع هنا مرة أخرى اليوم، لا يظهر ما يدل على انحسار الأزمة في الشرق الأوسط، فقطاع غزة في فلسطين، وجنوب لبنان، وعاصمة لبنان، بيروت، يجتاحها لهيب الحرب، بينما لا تزال بعض المدن في إسرائيل تتعرض للهجمات بالصواريخ. إن المدن التي كانت تنعم بالهدوء، أصبحت خرابا. ومشاهد الدمار، والبؤس، ومعاناة الضحايا تثير الألم والانزعاج.

وقد أعربت الصين عن موقفها بوضوح منذ اندلاع الأزمة في الشرق الأوسط.

أولا، تعارض الصين أي عمل قد يزعزع استقرار الشرق الأوسط، وندين الهجمات التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية. وندعو جميع الأطراف في الصراع إلى الوقف الفوري لجميع أعمال القتال.

ثانيا، تحث الصين جميع الأطراف المعنية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، للحيلولة دون إلحاق الضرر بالمدنيين، ومنع استمرار تدهور الحالة.

ثالثا، ينبغي لجميع الأطراف المعنية ضمان الوصول، وتقديم العون أثناء إيصال المساعدات الإنسانية الدولية، وكفالة أمن وسلامة جميع موظفي الأمم المتحدة وعاملي الإغاثة.

رابعا، يتعين على المجتمع الدولي تعزيز جهوده ومساعيه الحميدة الدبلوماسية لإيجاد ظروف مواتية لوقف إطلاق النار. وفي هذا الإطار، نقدر جهود الأمين العام عنان، وفريق بعثته الخاصة بقيادة السيد نامبيار. وندعم مواصلة اضطلاع الأمم المتحدة بدور هام في هذا الصدد.

خامسا، يجب أن يبدر من مجلس الأمن رد فعل، في أقرب وقت ممكن، لنزع فتيل الأزمة في الشرق الأوسط، وذلك بغية النهوض بالمسؤولية الخاصة التي يتحملها عن صون السلم والأمن الدوليين.

لقد كانت إحاطة الأمين العام الإعلامية أمس، والإحاطتان الإعلاميتان اللتان استمعنا إليهما هذا الصباح، مروعة فعلا. أنذرنا السيد السنيورة، رئيس وزراء لبنان، بشكل مؤثر، بأن لبنان قُطِّعت أوصاله. ورغم أن رؤساء الدول والحكومات اجتمعوا هنا في الأمم المتحدة، في العام الماضي، لصياغة الوثيقة الختامية التي تدعو إلى حماية المدنيين، نشهد اليوم مصرع العديد من المدنيين جراء القصف المدفعي، وفرار أعداد هائلة من اللاجئين من ديارهم وتخليهم عن مصادر رزقهم. ونحث بشدة، مرة أخرى، جميع الأطراف المعنية، على الامتثال التام لأحكام القانون الإنساني الدولي، لتفادي إلحاق الضرر بالمدنيين الأبرياء، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، وتقديم العون لإيصالها. كما نحثها على الوفاء بالتزاماتها لكفالة سلامة، وأمن، وحرية حركة موظفي الأمم المتحدة.

ينيط ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن بالمسؤولية الأساسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. إن المجتمع الدولي، وسكان الشرق الأوسط، يراقبون، بشكل دقيق، كل ما يقوم به مجلس الأمن من أعمال منذ اندلاع الأزمة هناك. وهم يتطلعون إلى اتخاذه، بسرعة، تدابير ملموسة لنزع فتيلها. وفي هذا الظرف الحساس، نأمل أن يستطيع مجلس الأمن تلبية تطلعاتهم، وأن يقوم برد فعل، في أقرب وقت ممكن، بغية بعث رسالة قوية بصوت موحد.

إن الأزمة ألحقت أضرارا بالغة ببلدان الشرق الأوسط، كما أن أثرها على عملية السلام في الشرق الأوسط سيكون طويل الأمد. وتُبرز الدروس الدموية، مرة أخرى، أن الكراهية والعنف لا يمكنهما تحقيق السلام. وتؤكد كذلك على أهمية التوصل إلى تسوية شاملة للأزمة في الشرق الأوسط. وقد اقترح الأمين العام عنان، أمس، مجموعة من العناصر لحل الصراع بين إسرائيل ولبنان، نعتقد أنها يمكن أن تشكل أساساً جيداً. والصين على استعداد لتضم صوتها إلى أصوات الآخرين لإيجاد الظروف السياسية لإنهاء الأزمة الراهنة بشكل سريع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعتزم الآن تعليق الجلسة. وسنستأنفها الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.